



وزارة العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي - الجزائر



منظمة العمل العربية

المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب

(الجزائر ، 15 - 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2009)

..
()
/

تمهيد :

يصعب بحث تداعيات الأزمة المالية العالمية ما لم تتحول إلى أزمة للاقتصاد الحقيقي. ولما كان موضوع البحث هو تداعيات الأزمة وليست آليات تحولها فستبقى ثمة حاجة إلى بحث آليات هذا التحول فى دراسة أخرى مستقلة . وثمة أمور يجدر أخذها فى الاعتبار عند بحث تداعيات الأزمة ومنها :

الأمر الأول : هو أن تداعيات هذه الأزمة تتوقف على مدى صلابة أو هشاشة الاقتصادات التى تتعرض لها ، ومدى قدرتها على استيعابها وتجاوزها .

الأمر الثانى : أن استجابة الاقتصادات المتقدمة عن الاقتصادات الناشئة والنامية تتباين ليس فقط بفعل صلابة (هشاشة) الاقتصادات المعنية ، بل وأيضا بفعل وجود آليات فعالة للأسواق المالية وأيضا للأسواق الاقتصادية الحقيقية وبصفة أساسية أسواق العمل والاستثمار والإنتاج ، وكذلك على قدرة الإدارة الاقتصادية للأسواق وعلى دور الدولة فى ضبط إيقاع هذه الأسواق وتوجيهها .

الأمر الثالث : أن المدى الزمنى المنصرم منذ انفجار الفقاعة المالية (بلوغ الأزمة حالتها القصوى) واتخاذ إجراءات السيطرة عليها ماليا ليست بالفترة الكافية لاستيعاب مدى إمكان انتقالها للاقتصاد الحقيقى . ويصعب القياس على التجارب التاريخية السابقة فى إصدار الأحكام واستخلاص النتائج وإن كان لا يوجد ما يمنع من الاستفادة من هذه التجارب التاريخية بغية استخلاص القوانين العلمية لتفسير ديناميات الأزمات المالية .

الأمر الرابع : أن اهتمام هذه الورقة ينصب أساسا على الآثار الكلية الاقتصادية والاجتماعية. ولايعنى هذا أن الآثار الجزئية على أوضاع الشركات والأسواق الفرعية وعلى المجموعات الاجتماعية المحددة ليست بذات أهمية ؛ إذ تقتضى بدورها إعداد دراسات مستقلة منفصلة .

1- ما هى الأزمة بصفة عامة ؟ وما هى الأزمة الاقتصادية ؟

تتعدد تعريفات الأزمة بين التعريفات اللغوية وأيضا التعريفات المبنية على أصول علوم الإدارة ، وكذلك المفاهيم الاجتماعية لعلوم الاجتماع والاقتصاد وكذلك المفاهيم السياسية والعلاقات الدولية .

وثمة اتجاه واضح فى البحث الاقتصادى بصدد تعريف الأزمة (الأزمات) الاقتصادية ينطلق من مظاهر الأزمات كانهيار البورصات أو تدهور قيم العملات أو اضطرابات أسعار الصرف . وانتشار البطالة على نطاق واسع كما فى أزمة الكساد العالمى الكبير 1929 – 1933 أو انتشار التضخم مع الركود (الركود التضخمى) كما فى حالة أزمة منتصف السبعينات (1974) والتى امتدت حتى الأزمة الراهنة على الرغم من أن الظاهرتين لم تتلازما فى الأزمات التاريخية السابقة فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

وقد عرفت الأزمة المالية أغسطس 2008/يناير 2009 بأزمة المضاربات العقارية ، أو أزمة الديون العقارية المضمونة بنكيا . والتى تعرف فى حالات كثيرة بأزمة اقتصاد الفقاعة .

وفى كتابات أخرى تعرف الأزمات الاقتصادية بأسبابها ، وهو ما يتبدى لدى الاقتصاديين الجدد من أصحاب نظريات العرض ، والتوقعات الرشيدة "النقوديين" حيث يعرفون الأزمة باختلال اختيارات السياسة النقدية أو التوسع فى الائتمان .

وأيا كان أمر التعريفات للأزمات وهى تعبير عن حالة الاضطراب فى أوضاع التوازن 0 فإن التعبير الرياضى عن حالة الأزمة يجمع بين رؤى التعريفات المختلفة دون فصل الأزمة عن مسارها التاريخى ويربط بين حالة الأزمات والحالات السابقة عليها وكذلك بين تداعيات الأزمة على أوضاع المتغيرات الاقتصادية الكلية فى المستقبل .

ووفقا للصياغة الرياضية فإن الأزمة بالنسبة لنشاط تعبر عن حالة انكسار فى مسار نمو (تغير) هذا النشاط ، بما يعبر عن وقوع تحول Shift فى هذا المسار للمتغيرة محل الاهتمام أو المتغيرات المرتبطة بها ؛ الأمر الذى يترتب عليه إعادة تغيير سلوك الوحدات الاقتصادية والأفراد المرتبطة بما يتواءم مع اتجاهات التغير .

كما يتطلب بدوره تغير القوانين الحاكمة لسلوك المسار والتي تحدد القدرة على تفسير التغيرات وعلى التنبؤ بسلوك الظاهرة فى المستقبل .

ووفقا لهذا التعريف فإن الأزمة بصفة عامة والأزمة الاقتصادية على وجه التحديد تعرف من خلال تتبع معدلات تغير مسارات Trajectories سلوك تطور (أونمو) ظاهرة ما أو متغيرة ما . وهو ما يعكس الانتقال فى منحى اتجاهات النمو (المتغير) نتيجة عوامل غير متوقعة ، وهو ما يعبر ضمنا عن وجود فجوة بين الواقع الفعلى واحتمالات حدوث هذا الواقع (والذى نسميه مجازا بالواقع الاحتمالى) والتي من شأنها الإخلال بمصالح المجموعات والوحدات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وبأوضاع التوازن المفترضة حسب معطيات النظرية والقوانين الاقتصادية .

ولا يكفى عدم التوقع المحكم كدليل على الأزمة ؛ إذ قد تبرز التوقعات احتمال حدوثها. ولكن المعنى هنا هو سرعة زمن حدوث الأزمة وسرعة التغير فى خلال هذا الزمن؛ الأمر الذى لا يتمكن معه سلطات اتخاذ القرار ورسم السياسات من الهيمنة على الظاهرة والتأثير فيها لحماية المصالح من الاضطرابات والتأثير فى سلوك متغيراتها (أى الظاهرة) ومسارات هذه التغيرات .

ولسنا بصدد إثبات أن الاضطرابات التى حاقت بأسواق المال العالمية (البورصات والمصارف) بشكل أخرجها عن مسارها المعهود أنها أزمة أولا ترقى لذلك وبافتراض أن ما حدث هو أزمة وفقا للتعريف المسبق ، فسوف نشور العديد من التساؤلات التى ليس محلها هذه الورقة مثل : هل هذه الأزمة امتداد لأزمة الركود التضخمى الممتدة منذ منتصف السبعينات (1974) والممتدة آثارها على هيئة ركود اقتصادى طويل الأجل ؟ وهل هى أزمة هيكلية تعكس التغيرات البنوية فى النظام الرأسمالى المعولم ؟ وغيرها من التساؤلات والإشكاليات المهمة التى تتطلب أفراد الدراسات المستقلة لها . وما يعنينا هنا هو بحث تداعيات أزمة الأسواق المالية على الجوانب الاقتصادية وإلى حد ما على نسق العلاقات الاقتصادية الدولية وأبعاده المؤسساتية ، وكذلك على بعض المتغيرات الاجتماعية .

2- الانعكاسات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية (2009/2008)

كما أسلفنا فى التمهيد المسبق فإن الانعكاسات الاقتصادية وأيضاً الاجتماعية والسياسية تظهر أكثر مما تظهر عندما تتحول الأزمة المالية إلى أزمة فى الاقتصاد الحقيقى ، وهو ما سنحاول سبر غوره فى غمار التحليل . دون التوقف عنده كمبحث مستقل بذاته .

وأحب أن أتحفظ بشكل مسبق على فصل الآثار عن بعضها ، فالأثر على البطالة والتشغيل مثلاً ذو شقين اقتصادى واجتماعى بل وأيضاً شق سياسى . وهذا ينطبق أيضاً على مستويات الرفاه والمعيشة وما إليها . ولكن الارتباط بين الظواهر ومسبباتها أو بين الظواهر ونتائجها المباشرة قد تقتضى معالجة أحد الظواهر المركبة ضمن الظواهر الاقتصادية أو الظواهر الاجتماعية . دون أن يخل ذلك بتشابكاتها مع كافة المتغيرات الأخرى .

ويمكن تلمس الانعكاسات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية من خلال تأثيرها على المعايير ومن ثم المؤشرات التى تتعلق بكل من :

- النمو الاقتصادى ، وبصفة خاصة النمو الصناعى .
- مستويات التشغيل والبطالة .
- الاستقرار الاقتصادى (فى الموازنات المالية وموازن التجارة والمدفوعات) والاستقرار والتوازن السعري .
- الانعكاسات على قدرة وكفاءة الأجهزة المصرفية .

1-2 الانعكاسات على النمو الاقتصادى :

ويقاس النمو الاقتصادى بمعدلات التغير فى قيم متغيرات الاقتصاد الحقيقى وبصفة خاصة معدلات التغير فى النمو الصناعى .

وفى ضوء بيانات البنك الدولى (آفاق الاقتصاد العالمى 2009) نلاحظ وجود اتجاه لانخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (مقوماً بأسعار سنة 2000- جدول رقم (1)) ، للفترة السابقة على الأزمة مباشرة . وانخفاضاً حاداً لتوقعات العام 2009 ، مع احتمالات تحسن القيم المتوقعة للعام 2010 وإن كانت تبقى أدنى من المستوى الذى ساد فى 2006 ، 2007 أى عشية الأزمة .

ويرصد وفقاً لنفس المعلومات أن انخفاضات معدل نمو الناتج الحقيقى هذه فى الدول المتقدمة وبصفة خاصة فى مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية OECD ، وبصفة خاصة فى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدول الأوروبية (وأبرزها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) وما فى عدادها .

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تصدق على الدول ذات الدخل المرتفع فإن ثمة تمايزاً فيما بينها ، فهى أقل حدة فى الدول ذات الدخل المرتفع من غير ذات العضوية فى منظمة التعاون والتنمية . وجلها من الدول النفطية .

أما بالنسبة للدول النامية (الأخذة فى النمو) وأيضاً الدول الناشئة فإن اتجاه الانخفاض فى معدلات النمو مرصود بشكل واضح . إلا أن توقعات معدلات النمو قد تأخذ قيماً تفوق نسبة 6% سنوياً . وربما يرجع ذلك للارتفاع النسبى لمعدلات النمو فى الدول حديثة العهد بالتنمية والتصنيع (الدول الناشئة) وبصفة خاصة الصين والهند والأرجنتين والدول المتحولة من نظام التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق مثل بولندا والاتحاد الروسى .

وتسجل (وفقا لبيانات الجدول المذكور) دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات شبة مستقرة للنمو تتراوح حول 5% ، على الرغم من تعرضها للانخفاض فى 2009 حسب التقديرات .
وتعزى الفروق فى مستويات النمو رغم الاتجاه السائد وهو الانخفاض بشكل عام أو الاستقرار عند مستوى الركود (فى دول الشرق الأوسط والشمال الأفريقى) إلى اختلاف الهياكل الاقتصادية . وهو ما يفرق فيما بينها فى درجة استجابتها لتداعيات الأزمة المالية.

جدول رقم (1)

معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى الفترة السابقة

على الأزمة العالمية 2006 – 2007 وتوقعات تطور المعدلات

خلال فترة الأزمة وما بعدها مباشرة

(%)

معدلات النمو					الدول ومجموعات الدول
2010	2009	2008	2007	2006	
3.0	0.9	2.5	3.7	4.0	متوسط معدل النمو العالمى
3.9	1.9	3.6	4.9	5.0	معدل النمو العالمى مرجحا بمكافئ القوة الشرائية للدولار PPP
<u>2.0</u>	<u>0.1-</u>	<u>1.3</u>	<u>2.6</u>	<u>3.0</u>	<u>الدول ذات الدخل المرتفع :</u>
1.9	0.3-	1.2	2.4	2.9	دول منظمة التعاون والتنمية DECD
1.6	0.6 -	1.1	2.6	2.9	دول منطقة اليورو
1.5	0.1 -	0.5	2.1	2.4	اليابان
2.0	0.5 -	1.4	2.0	2.8	الولايات المتحدة الأمريكية
5.3	3.1	4.3	5.6	5.5	الدول الأخرى عدا دول منظمة التعاون والتنمية
<u>6.1</u>	<u>4.5</u>	<u>6.3</u>	<u>7.9</u>	<u>7.7</u>	<u>الدول النامية :</u>
7.8	6.7	8.5	10.5	10.1	دول شرق آسيا والباسيفيك
5.0	2.7	5.3	7.1	7.5	دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى
4.0	2.1	4.4	5.7	5.6	دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
5.2	3.9	5.8	5.8	5.3	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
7.2	5.4	6.3	8.4	9.0	دول جنوب آسيا
5.8	4.6	5.4	6.3	5.9	<u>الدول الأفريقية جنوبى الصحراء</u> معدلات النمو المرجحة بمكافئ القوة الشرائية للدولار للدول النامية مستبعا منها
6.2	4.6	6.3	7.9	7.8	- الدول المتحولة من التخطيط المركزى
4.7	2.9	5.0	6.1	6.0	- الصين والهند

مصدر البيانات : Global Economic Prospects 2009 ، وهى نقلا عن البنك الدولى ، ص 17 جدول 1.10

فنظرا لارتفاع وزن الناتج الصناعي فى الناتج المحلى الإجمالى فى دول منظمة التعاون والتنمية (OECD) نجد أن معدلات نمو الإنتاج الصناعى فى هذه المجموعة تتخفف بشكل حاد فى الدول ذات الدخل المرتفع وجلها من دول هذه المنظمة ، بل يتوقع أن تشمل معدلات نمو سالبة ولا يستثنى منها أحد من دول هذه المنظمة. (أنظر جدول2)

وتفسر تلك الظاهرة بمجموعة من العوامل أبرزها :

- استمرار حالة الركود الاقتصادى طويلة الأجل والتي امتدت حتى عشية الأزمة للعام 2006-2007 نتيجة تداعيات أزمة الركود التضخمى Stagflation التي امتدت منذ منتصف السبعينات (1974) .
- الارتفاع الحاد فى أسعار المدخلات الأولية . بالنسبة لطائفة كبيرة من السلع وبخاصة السلع الغذائية (والتي لعب فيها إنتاج الوقود الحيوى دورا واضحا) وكذلك الارتفاع المبالغ فيه لأسعار الطاقة . وذلك على الرغم مما ترتب على انخفاض أسعار الغذاء والطاقة فى أعقاب الأزمة مباشرة نتيجة انخفاض الطلب بسبب الأزمة . وبصفة خاصة الطلب الحكومى ، حيث وجه شطر كبير من الموارد العامة لتمويل الأزمة المالية للحد من تفاقمها وحدتها .

جدول رقم (2)

معدلات نمو الإنتاج الصناعى 2006 – 2007

معدلات النمو							الدول الصناعية الكبرى
معدل النمو السنوى	الربع الأخيرة	الربع الثالث	الربع الثانى	الربع الأول 2008	2007	2006	
2.2-	1.4	3.8-	3.2-	0.1	2.4	2.9	دول منظمة التعاون والتنمية ذات الدخل المرتفع - الولايات المتحدة - اليابان
2.5-	1.0	5.9 -	3.2-	0.4	1.7	2.2	
1.9 -	1.8	4.3 -	3.5-	1.7 -	2.9	4.1	
1.8 -	1.2	2.6 -	4.5 -	1.3	2.8	3.4	- منطقة اليورو
2.3 -	4.2	4.7 -	3.2-	4.9	6.1	5.9	ألمانيا
1.9 -	0.7	2.6 -	6.1 -	0.1	1.2	0.9	فرنسا
3.0 -	0.2 -	5.8 -	2.9 -	1.7 -	0.4	0.7	المملكة المتحدة

المصدر : نفس مصدر الجدول (1) ص 25

(2-2) الانعكاسات على التشغيل (البطالة)

فى ظل التحفظ العام السابق ، فإن البطالة (التشغيل) ظاهرة اقتصادية – اجتماعية ذات مدلولات سياسية ... الخ . ولكن نظر الارتباط البطالة فى جانب كبير منها باعتباريات الطلب على اليد العاملة أخذًا فى الاعتبار ان عرض العمل معطى، ويتأثر بالتركيب العمرى والتعليمى للسكان ولقوة العمل، ويرتبط أيضا بالعوامل التى تؤثر فى معدلات المواليد مثل الخصوبة وما إليها ، وهذه الاعتبارات يجعل للبعد الاقتصادى أثرا حاكما للظاهرة.

ولما كان الطلب على العمل مرتبطا بمعدلات النمو ، ومعدلات الاستثمار فى الأصول الثابتة الجديدة ؛ فيمكن تناول موضوع التشغيل (البطالة) فى سياقها الاقتصادى بصفة أساسية.

والمتتبع لمعدلات البطالة على الصعيد العالمى ،يرصد تركيز السياسات الاقتصادية فى مكافحة البطالة الناجمة عن حالة الركود الاقتصادى طويل الأجل وبصفة خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة. ولاتستثنى من تلك الظاهرة الدول المتقدمة الرئيسية (مجموعة OECD) وأيضًا الدول الآسيوية حديثة النمو رغم انخفاض معدلات البطالة بها مقارنة بغيرها من الدول (أنظر جدول3) . وتعزى البطالة المرتفعة فى الدول الأوروبية بصفة أساسية إضافة للركود طويل الأجل لعوامل تتعلق بالتركيب العمرى لكل من السكان وقوة العمل . وتعزوها بعض التقارير الدولية جزئيا لأنماط التجارة الخارجية السائدة².

ووفقا للتركيب العمرى ، نلمس شيخوخة السكان (ارتفاع نسبة كبار السن من إجمالى السكان) ومن ثم تجاوز قوة العمل الحدود العمرية المنظمة بقوانين العمل فى تلك البلدان . أما نمط التجارة فيلاحظ فيه ارتفاع الوزن النسبى لصادرات الاقتصادات الناشئة حديثة التصنيع التى تتمتع بالمزايا النسبية لانخفاض أجور العمل بها ، وبالمزايا التنافسية للتطور والتحديث التكنولوجى وجودة المنتج معا. ويؤدى ارتفاع معدلات التصدير من هذه الدول إلى الدول المتقدمة الرئيسية التقليدية إلى تعطل الإنتاج وإلى البطالة الاحتكاكية .

ويتوقع فى ضوء الأزمة العالمية تعذر إمكانية استمرار تخفيض معدلات البطالة فى مجموعة الدول المتقدمة الرئيسية وفقا للاعتبارات التالية .

- توقعات انخفاض معدلات نمو الناتج فى هذه الدول تحت رد فعل الأزمة .
- احتمالات انخفاض معدلات نمو الاستثمارات وبصفة أساسية فى الأصول الجديدة

جدول رقم (3)

معدلات البطالة السنوية في مجموعات الدول المتقدمة (1989-2008)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	معدلات متوسط الفترات		مجموعات الدول
5.4	5.4	5.5	6.0	6.3	6.5	6.3	5.8	5.7	6.3	5.9	6.7	إجمالي الدول المتقدمة
5.5	5.5	5.6	6.0	6.3	6.6	6.4	5.8	5.5	5.9	5.9	6.4	الدول المتقدمة الرئيسية
3.3	3.5	3.7	4.0	4.2	4.4	4.2	4.2	4.0	5.4	4.1	2.5	الدول الآسيوية حديثة النمو

المصدر : I F M World Economic Outlook, April, 2007

أما بالنسبة للدول النامية فالوضع أكثر حرجا ، فعلى الرغم من غياب المعلومات عن معدلات البطالة فيها فإن معدلات البطالة تعد أكثر ارتفاعا حيث أنها ترجع لتخلف قوى الإنتاج من ناحية وضعف معدلات الاستثمار المحلى وانخفاض نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وإثقال كاهلها بالديون الخارجية وأعباء هذه الديون . وعلى الرغم من انتشار حالة الركود طويل الأجل في هذه الاقتصادات فإننا لا نرصد اتباع منهج سياسات مكافحة البطالة في هذه الدول بالشكل المتبع في الدول المتقدمة لأسباب تختلف من دولة لأخرى .

أما احتمالات تأثير الأزمة العالمية على أوضاع التشغيل والبطالة في هذه الدول فيمكن إيجازها في احتمالات ارتفاع معدلات البطالة عن المعدلات السائدة المرتفعة والتي تتجاوز الحدود الحرجة وفق بيانات منظمة العمل الدولية ILO وتنبع هذه الاحتمالات من الاعتبارات التالية :

- تأثر صادرات هذه الدول للدول الصناعية المتقدمة الرئيسية والحديثة بأثار الأزمة. وأيضا بآثار التطور التكنولوجى المخفض لاستخدام المواد .
- ارتفاع معدلات النمو السكانى بهذه البلاد . جليا من البلاد كثيرة السكان . وفى هذا تنزع التقارير الدولية التى تتعرض لهذه الظواهر³ إلى طرح رؤية استراتيجية دولية لتصحيح الاختلالات السكانية والاختلالات فى قوة العمل فى الاقتصادات المتقدمة ذات الحجم السكانى المنخفض عن طريق تعويضها من خلال إعداد قوة العمل فى الدول ذات الحجم السكانى الكبير بحيث يعيد التوازن لسوق (أسواق) العمل على الصعيد الدولى .
- احتمال تعرض بعض أنشطة الاقتصاد الحقيقى فى الدول المتقدمة للانكماش ، وبصفة خاصة قطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

2-3 الأثر على الاستقرار الاقتصادى :

يتم التوقف على حالة الاستقرار الاقتصادى بواسطة مؤشرات ومقاييس متعددة ، فى مقدمتها معدلات تغير المستوى العام للأسعار (معدلات التضخم) وبصفة خاصة أسعار المستهلكين . والأثر على حالة الميزان الداخلى وبصفة خاصة فائض (عجز) الموازنة العامة للدولة وحالة التوازن الخارجى (موازن التجارة والمدفوعات) . ونظرا لأن الأزمة فى بدايتها بدأت كأزمة مالية فإن تأثيرها على الدورة النقدية يكون أكثر وضوحا ، وهو ما يجد انعكاسات مباشرة على أوضاع الاستقرار . ويأتى تأثيرها على الاقتصاد الحقي

قى من خلال تغيرات عرض النقود ، ومن ثم أدوات الاستقرار السعري . ومؤشرات الاستقرار لا تتطلب مدى زمنى طويل لتلمس نتائجها وانعكاساتها حيث أن متغيرات الاستقرار السعري هى من نوع المتغيرات قصيرة الأجل.

2-3-1 أثر على الاستقرار السعري

أولاً: معدلات التضخم :

لعل أبرز بعض الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية هى كسر حدة ارتفاعات أسعار المواد الغذائية ، والطاقة، وبعض المنتجات الأخرى، فى البداية والتي يعزوها البعض إلى انخفاض الطلب عليها بسبب انخفاض معدلات النمو وبصفة خاصة انخفاض معدلات نمو الإنتاج الصناعى ، وانخفاض معدلات الطلب الحكومى لتوجيه الشطر الأعظم من هذا الإنفاق لدعم المؤسسات النقدية المالية لإنقاذها من الانهيار وانخفاض الطلب الاستهلاكى للأفراد (العائلات) نتيجة انخفاض متوسطات الدخل ، وارتفاع معدلات البطالة . ونتيجة أيضا لاختلال توزيع الدخل عشية الأزمة .

وثمة عامل هام قلأن تتعرض له الكتابات وهو استمرار حالة الركود طويل الأجل والتي سبقت الأزمة المالية وهى امتداد للدورة طويلة الأجل والتي بدأت بأزمة الركود التضخمى منذ منتصف السبعينيات .

وعلى ذلك لا يظن أن كسر حدة الارتفاع فى الأسعار مؤشر لسيادة اتجاه عام مستمر لانخفاض الأسعار ، إذ من شأن مجموعة السياسات التعويضية للبنوك وشركات التأمين وأسواق الأوراق المالية والعقارات إضافة للتغير فى أدوات السياسة النقدية أن تدفع فى استمرار الأسعار وهو ما نراه فى الجدول رقم (4) التالى :

جدول رقم (4)

تطور معدل التضخم مقاسا بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في مجموعات الدول الرئيسية للفترة 1989 وتوقعات

2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	معدل نمو متوسط للفترة -1999-2008	معدل نمو متوسط للفترة -1989-1998	
2.1	1.8	2.3	2.3	2.0	1.6	1.5	2.1	2.2	1.4	2.0	3.5	الدول المتقدمة
2.5	1.9	3.2	3.4	2.7	2.3	1.6	2.8	3.4	2.2	2.6	3.3	الولايات المتحدة
2.0	2.0	2.2	2.1	2.1	2.1	2.3	2.4	2.1	1.1	2.1	0.0	منطقة اليورو
0.6	0.3	0.2	0.6-	-	0.2	0.9	0.8-	0.4-	0.3-	0.2-	1.5	اليابان
2.1	2.0	2.1	2.1	1.7	1.8	1.7	2.1	1.8	1.1	1.9	4.0	دول متقدمة أخرى
4.8	5.4	5.3	5.4	5.6	5.8	5.8	6.7	7.1	10.3	6.2	50.3	<u>الدول الناشئة والدول النامية</u>
3.7	4.8	5.0	4.8	6.1	8.3	14.9	19.7	23.1	23.7	11.2	63.5	_ وسط وشرق أوروبا
10.4	4.8	5.0	8.4	7.9	10.6	9.7	12.5	13.5	11.8	10.5	28.2	أفريقيا
8.3	9.0	9.5	12.4	10.3	12.0	13.8	20.3	24.7	69.8	17.9	000	كومنولث الدول المستقلة
3.4	3.9	4.0	3.6	4.1	2.5	2.0	2.7	1.8	2.5	3.1	9.7	الدول الآسيوية النامية
8.7	10.6	7.9	7.1	7.2	6.2	5.3	3.8	4.0	6.6	6.7	11.4	الشرق الأوسط
5.7	5.2	5.4	6.3	6.5	10.6	8.9	6.1	7.6	8.3	7.0	134.2	نصف الكرة الغربي
2.2	2.2	2.3	2.3	2.3	2.2	2.5	3.0	3.1	2.2	2.4	11.5	<u>الاتحاد الأوروبي</u>

ثانيا : اسعار السلع الأولية المعدنية والسلع الغذائية :

فى الفترة التى سبقت الأزمة مباشرة تم رصد موجة من الارتفاعات الحادة فى أسعار المواد الخام المعدنية بصفة عامة والنفط والغاز بصفة خاصة . كما شهدت أسعار السلع الغذائية بدورها موجة من الارتفاع بسبب الطلب عليها لسد النقص فى المعروض بسبب امتصاص صناعة الوقود الحيوى لنسبة كبيرة منها وبصفة خاصة الحبوب .

ويلاحظ أن استفحال الأزمة وتصاعدها حتى قبل انفجار فقاعة سبتمبر 2008- 2006 وأثناء الأزمة وما بعدها قد انعكس على أسعى استيعاب المعرّين عرار هذه المواد بسبب نقص الطلب الراجع لانخفاض معدلات النمو ، وبسبب انخفاض قدرة المشترين على استيعاب المعروض من السلع نتيجة انخفاض الدخل وأيضا نتيجة الارتفاع المبالغ فيه فى أسعار السلع ذاتها .

وتشير التقارير- الصادرة عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومعهد التنمية التابع لهما - إلى أثر زيادة أسعار النفط على تكلفة الاستثمار فى الأنشطة السلعية وأيضا على ارتفاع تكلفة الإنتاج ، الأمر الذى حدا بالانخفاض النسبى فى المعروض من هذه السلع ومن ثم ارتفاع أسعارها .

إلا أن الأزمة الاقتصادية- وكما أسلفنا- قد أثرت كثيرا على تخفيض الطلب على المدخلات الأولية والسلع الغذائية ؛ الأمر الذى تمخض عن انخفاض واضح فى أسعار هذه المجموعات من السلع .

إلا أن احتمال استمرار انخفاض أسعار هذه السلع لمدد طويلة نسبيا أمر غير وارد نتيجة انعكاسات الأزمة ذاتها ، حيث يتوقع انخفاض معدلات الاستثمار والإنتاج فضلا عن انخفاض مستوى المخزون السلعى المتراكم منها . الأمر الذى يدفع فى اتجاه ارتفاع أسعارها .

وفضلا عن ذلك فإن التحولات النوعية فى أسواق الأوراق المالية إلى السلع الأولية عوضا عن الأنشطة العقارية وقد يؤدى لزيادة الطلب ومن ثم الأسعار لهذه السلع ناهيك عن تأثير السياسات المالية المتبعة فى مواجهة الأزمة عن طريق خلق الطلب على المنتجات الصناعية من أجل الحيلولة دون انتقال آثار الأزمة للاقتصاد الحقيقى ، من شأنه أن يؤدى لزيادة الطلب الصناعى على المدخلات الأولية والطلب الاستهلاكى النهائى الخاص على سلع الغذاء ومما يساعد على ذلك ازدياد الوزن النسبى للاقتصادات الناشئة والنامية فى الإنتاج العالمى ، ومن ثم ارتفاع مستويات الدخل بها مما يدفع فى اتجاه زيادة الطلب بشكل عام . كما قد تتناقص هذه النتائج أيضا مع احتمالات زيادات أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية والطاقة ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وبصفة أساسية الأسعار المحسوبة وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين .

2-3-2 الأثر على الادخار والاستثمار :

كما هو معروف فإن الاختلال الداخلى يكافئ الاختلال الخارجى وهو يمثل الفجوة بين كل من الادخار المحلى والاستثمار .

ومن المعروف أيضا أن من أكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثرا بالتغيرات فى التدفقات النقدية- المالية هى معدلات الادخار المحلى وأيضا معدلات الاستثمار المحلى والأجنى فضلا عن الاستثمارات المالية(استثمارات الحافظة) التى توفر أو تبدد موارد تمويل الاستثمارات .

أولا : بالنسبة للادخار :

والظاهرة البارزة فى هذا الصدد فى الفترة السابقة على الأزمة العالمية وفى فترة الأزمة ذاتها . هى استقرار معدلات الادخار إلى الناتج المحلى الإجمالى وأيضا معدلات الاستثمار فى الفترة الممتدة من 1985 وحتى 2007 . وهو ما ينعكس بدوره على التقديرات الخاصة بهذه المعدلات لمتوسط الفترة 2009 – 2012 (أنظر تفصيلا جدول رقم 5) . ويصدق ذلك على صعيد العالم ككل وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية الرئيسية فيه . وإن كان يلاحظ تعرض مجموعة الاقتصادات المتقدمة لظاهرة تدهور هذه المعدلات ، إما بفعل حالة الركود طويل الأجل الممتدة منذ منتصف السبعينات وإلى الصدمات النفطية التى عمقت من هذه الظاهرة ، وأيضا إلى أنماط الاستثمارات التى سادت والتى غلبت عليها الاستثمارات المالية بفعل المضاربات وارتفاع العائد وعمليات التوريق () . ولعب دورا فى ذلك أيضا السياسات النقدية التى اتبعت فى أغلب البلدان وبصفة خاصة السياسات الخاصة بأسعار الفائدة .

ثانيا : الأثر على الاستثمار :

لما كانت بدايات الأزمة ترجع للعام 2007 ، فإن تتبع آثارها منذ هذه البداية أمر على درجة كبيرة من الأهمية للحكم على احتمالات امتداد هذه الآثار فى الفترات القادمة .

وفقا لمنطق التحليل الاقتصادى الكلى ، فإن الضياعات التى شهدتها القطاع المالى ونتج عنها أزمة الفقاعة وتداعياتها المالية ، يحتمل أن تنعكس على توظيف ثمار الناتج المحلى الإجمالى .

ووفقا للجدول رقم (6) التالى ؛ فإننا نلمس أن اتجاهات معدلات نمو الاستثمار فى الأصول الثابتة (تكوين رأس المال الثابت) ، لم تشهد تحسنا كبيرا أسوة بمعدلات التشغيل وتخفيض معدلات البطالة فى الفترة السابقة على الأزمة على الرغم من أن أولويات السياسات الاقتصادية قد وجهت لمعالجة التضخم . بل أبعد من ذلك فإن الجدول يبين اتجاه هذه المعدلات للانخفاض بالنسبة لبعض التجمعات الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للدول الآسيوية الصناعية وبالنسبة للدول الصناعية المتقدمة التقليدية كما ساد فى الفترة 2001- 2002 وربما يرجع ذلك إلى تداعيات الأزمات المالية السابقة فى تسعينيات القرن الماضى وبداية هذا القرن.

ويلعب انخفاض معدلات الاستثمار فى الأصول الثابتة دور كل من سياسات أسعار الفائدة والتقلبات فيها (رغم تخفيضها لمستوى الصفر) وسياسات تعديل أسعار صرف العملات الوطنية بالنسبة للعملات الأخرى ومع الأخذ فى الاعتبار اختلاف التداعيات من اقتصاد لآخر . إنما هذا الاختلاف فى الدرجة وليس فى النوع والاتجاه .

وفى الدول الصناعية المتقدمة يلاحظ أن تحولات الاستثمار الفعلى واستثمارات المحفظة من الأنشطة الصناعية إلى الأنشطة الخدمية له دوره أيضا فى نمو الاستثمار بشكل عام والاستثمارات فى الأصول الإنتاجية الثابتة .

أما الاقتصادات النامية فيمكن إرجاع انخفاض معدلات الاستثمار منذ بداية الألفية ، وتوقع انخفاضها فى المستقبل

لتأثر مجموعة العوامل التالية :

- الاختلالات المزممة فى موازين التجارة والمدفوعات فى معظم الدول باستثناء الدول المصدرة للمواد الأولية وبصفة خاصة خامات الطاقة .
 - استفحال تأثير الديون وبصفة خاصة تلك التى تعدت الأحجام الحرجة بالنسبة لكل من الناتج المحلى الإجمالى وقيمة الصادرات الإجمالية وتراكم فوائد الديون الخارجية . التى تمتص أغلب الفوائض وتثقل كاهل الاقتصادات النامية .
 - تراجع معدلات تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى الدول النامية على الرغم من تواضع حجمها للدول النامية بمقارنة حجمها للدول الصناعية المتقدمة .
- وبمطالعة تطورات أسعار الفائدة السنوية منذ 2006 حتى يناير 2008 ، أى قبل الأزمة مباشرة (الإحصاءات المالية الدولية IFS للعام 2009) 4 نرصد وجود اتجاه هبوط مستمر فى أسعار الفائدة الوطنية الدائنة وبصفة خاصة فى الدول الصناعية . وربما يفسر هذا الانخفاض اتجاهات الوسطاء الماليين لإقراض (أو لضمان قروض) الأنشطة العقارية والأوراق المالية لها وهو مما عمق من الأزمة وأودى بها لمرحلة الانفجار .

جدول رقم (6)

معدلات نمو التكوين الرأسمالى الثابت خلال الفترة 1989-2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	متوسط الفترة		
										-99 2008	-1989 1998	
<u>3.3</u>	<u>2.0</u>	<u>4.1</u>	<u>4.4</u>	<u>4.5</u>	<u>2.0</u>	<u>6.1-</u>	<u>0.8-</u>	<u>5.1</u>	<u>5.6</u>	<u>2.8</u>	<u>3.4</u>	<u>الاقتصادات المتقدمة</u>
3.0	2.1-	3.1	6.4	6.1	3.2	3.5-	1.7-	6.1	8.2	2.8	4.6	الولايات المتحدة
3.6	4.1	4.5	2.5	2.2	1.1	1.5-	0.5	5.0	6.3	2.8	<u>000</u>	<u>منطقة اليورو</u>
4.1	4.7	5.6	0.8	0.4-	0.8-	6.1-	3.7-	3.0	4.7	1.1	2.9	ألمانيا
3.2	3.0	3.5	3.7	2.6	2.3	1.7-	2.3	7.5	7.9	3.4	1.3	فرنسا
2.2	2.4	2.3	0.5-	1.6	1.7-	4.0	2.5	6.4	3.6	2.3	1.1	إيطاليا
4.8	5.6	6.3	7.0	5.0	5.9	3.4	4.8	6.6	10.4	5.3	3.4	أسبانيا
2.7	4.1	3.5	2.4	1.4	0.5-	4.9-	0.9-	1.2	0.8-	0.8	0.9	اليابان
3.6	7.0	6.0	3.4	6.0	0.4	3.7	2.5	2.7	2.8	3.8	2.6	المملكة المتحدة
3.6	3.6	6.7	7.1	8.0	6.5	1.6	4.0	4.7	7.3	5.3	1.7	كندا
4.1	4.7	4.9	4.5	7.1	2.4	3.6	4.6-	7.1	2.9	3.6	5.6	دول متقدمة أخرى
<u>5.5</u>	<u>5.3</u>	<u>3.4</u>	<u>2.1</u>	<u>7.5</u>	<u>1.7</u>	<u>2.1</u>	<u>6.2-</u>	<u>10.9</u>	<u>3.4</u>	<u>3.4</u>	<u>8.2</u>	<u>الدول الصناعية الآسيوية</u>

المصدر: World Economic Outlook ,April,2007 p.213

2-3-3 الاختلالات المالية العامة :

إذا كان العجز في الموازنات العامة (الموازنات الحكومية المركزية) هو السمة التي رسمت الاقتصاد العالمي ، وبصفة أساسية اقتصادات الدول المتقدمة والدول الآسيوية حديثة التصنيع (جدول 7) قبل الأزمة لفترة حقبة زمنية كاملة فإن هذا يعكس حالة الكساد التي استمر منذ منتصف السبعينيات .

ويمكن استنتاج أن التوسع في الإنفاق على تعويض القطاع المالي لانتشاله من عثرته ، يمكن أن يتسبب في تعميق اختلال الموازنات العامة طالما أن انخفاض معدلات النمو يبنى بعدم إمكان تعبئة موارد سيادية إضافية لتمويل عمليات التعويض هذه. كما يؤثر هذا النمط الإنفاقي التعويضي لتحولات عميقة في نمط تخصيص الموارد ، الأمر الذي يؤثر على الطلب الكلي وعلى الإطار المحلي بالانخفاض .

جدول رقم (7)

تطور حالة نسبة أرصدة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة خلال الفترة 1999-2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	مجموعات الدول
2.4-	2.4-	2.6-	3.2-	3.5-	3.8-	3.0-	0.2-	000	1.1-	الدول المتقدمة الرئيسية
1.5	1.2	1.7	1.4	0.8	0.5	0.4-	2.0-	0.5-	2.7-	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
1.9-	1.9-	1.2-	1.9-	2.5-	3.2-	3.6-	3.7-	2.7-	3.1-	الاقتصادات الناشئة والدول النامية
2.1-	1.9-	0.2-	1.8-	2.9-	3.0-	3.6-	3.4-	2.7-	3.3-	الهند
2.0-	2.4-	2.8-	3.0-	3.7-	4.1-	5.4-	4.2-	2.6-	3.3-	وسط وشرق أوروبا
0.5	1.0	0.7	0.2-	0.4	1.0-	0.4-	1.4-	1.2-	5.1-	كومنولث الدول المستقلة
2.6-	2.6-	1.9-	2.2-	1.8-	3.0-	3.3--	3.9-	3.5-	3.2-	الدول الآسيوية النامية
3.7	0.7	1.8-	1.5	1.7	1.2	0.1-	0.3	3.2	1.5-	الشرق الأوسط
1.6-	1.8-	1.7-	2.4-	2.8-	3.7-	4.3	4.2-	2.6-	2.9-	نصف الكرة الغربي

المصدر : World Economic Outlook ,April, 2007 p.231

2-3-4 الأثر على الاستقرار الخارجى: فى 2006 :

تتباين الآثار على حالة الاستقرار (الاختلال) الخارجى وفقا لمجموعات الدول وأيضا مجموعات المؤشرات . ولعل أبرز هذه الاختلالات ما نرصده بالنسبة لمعدلات تغير حجم التجارة الخارجية انتعاشا وانكماشاً ويمكن إبراز أهم معالم هذه الاختلالات فى التالى :

أولاً: انكماش حجم التبادل التجارى (التجارة) الخارجية بين دول العالم فوفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى والمبينة فى الجدول (8) التالى نجد احتمال انكماش أحجام التبادل الخارجى على صعيد دول العالم وهو استمرار للحالة عشية أزمة فقاعة 2009/2008 ، حيث يسجل معدلات أخذه فى الانخفاض منذ 2006 بلغت أدنى حد لها إبان الأزمة 2009 ، وأخذت فى التعافى بشكل محدود فى تقديرات 2010 . وهذه الظاهرة أوضح ما تكون لدول مجموعة السبعة الكبار وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن معدلات التغير فى هذه المجموعة ضعيفة للغاية تتراوح بين 3.3 % ، 1.8 % فى سنة 2010 .

جدول رقم (8)

معدلات تغير حجم التجارة الخارجية (صادرات و واردات) على الصعيد العالمى 2006-2010

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
معدلات التغير السنوية	9.8	7.5	6.2	2.1-	6.0

المصدر : IMF: Global Economic Prospects 2009

وإزاء هذه الاتجاهات الانكماشية من ناحية ، والمتقلبة بشكل حاد من ناحية أخرى فثمة توقعات لاستمرار هذه الموجة المتقلبة حول اتجاه انكماشى طويل الأجل مع توقعات انخفاض معدلات نمو الناتج القومى والإنتاج الصناعى فى الدول المتقدمة وأغلب دول العالم . ومع انخفاض أسعار المواد الخام والسلع الغذائية والطاقة فى الأجل القصير والذى يؤثر بدوره على معدلات تراكم رأس المال . وحتى فى حال ارتفاع أسعار هذه المنتجات فى الآمد الزمنية المتوسطة والطويلة – بعد تجاوز الصدمة الأولى للأزمة – فإننا نتوقع انكماش حجم التجارة العالمية لهذا السبب ولغيره من الأسباب .

وتلعب دورا فى ذلك السياسات النقدية ، وبصفة خاصة السياسات المتبعة بالنسبة لأسعار الصرف .

ولا تبشر الاتجاهات التى سادت بالنسبة للعلاقة النسبية بين أرصدة موازين المدفوعات وموازن المعاملات الجارية باحتمالات التحسن بعد الأزمة . حيث أنها عانت من الاختلالات وبصفة خاصة فى العقد السابق على الأزمة (جدول 9) . أضف إليها الاختلالات المالية الناجمة عن الأزمة وهو ما يتبدى من الطروح السياسية للخروج من الأزمة بالاعتماد على تحويل رءوس الأموال من الدول النفطية وروسيا والصين (ضمن مجموعة الدول العشرين)

جدول رقم (9)

نسبة ميزان المدفوعات إلى ميزان المعاملات الجارية في مجموعات الدول الرئيسية 1999-2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	مجموعة الدول
727.0-	673.4-	674.5-	586.9-	411.8-	371.1-	3.25-	295.5-	334.3-	197.7-	الدول المتقدمة الرئيسية
43.7-	28.8-	21.2-	10.3-	69.0	36.9	53.7	19.7-	91.7-	34.0-	منطقة اليورو
89.6	88.1	87.0	79.9	83.9	80.0	55.5	48.1	28.9	57.1	الدول الآسيوية حديثة التصنيع

المصدر : World Economic Outlook ,April, 2007 statistical appendix p.247

ولما كانت اقتصادات الدول النامية ذات طبيعة خاصة ، فإن متابعة مكونات ميزان المعاملات الجارية لها (جدول 10) ذات دلالة خاصة بالنسبة لمستقبل هذه المجموعة من الاقتصادات وأيضاً للوضع العالمي نظراً لنمط تخصصها في التجارة العالمية ووزنها النسبي الآخذ في التزايد . وتزيد أهمية هذا العامل إذا ما ساد الاتجاه التاريخي السابق (حالة السيناريو المرجعي (reference scenario) فضلاً عن الآثار المستجدة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية ، والتي تتحمل فيها الدول الناشئة والنامية عبء أزمة محلية انتقلت بفعل آليات العولمة إليها .

ناهيك عن احتمالات تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الخارجي بصفة عامة كأحد تبعات الأزمة ، مع احتمال استثناء دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ذلك .

جدول رقم (10)

تطور حالة وعناصر ميزان المعاملات الجارية للدول النامية خلال الفترة 1999-2008

2008	2007	3006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	رصيد وبنود الميزان
5.7-	15.3	48.7	34.6	20.4	7.7	16.1-	53.9-	48.1-	56.1-	الرصيد
										أهم البنود
856.4	812.8	765.9	646.2	538.2	441.4	404.7	402.4	419.5	352.5	صادرات السلع والخدمات
52.7	52.1	53.4	51.4	49.7	50.0	50.3	56.2	58.2	55.7	مدفوعات

										فوائد اليون الخارجية
61.1	60.3	71.5	60.4	42.1	30.1	28.4	24.8	34.4	21.6	ميزان تجارة النفط

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق ص 254

وفى ضوء البيانات الواردة فإن فوائد الديون المستقرة عند مستوى متوسط لا يتوقع لها أن تتقلص إلا لو اتبعت سياسات إعفاء من الديون فى غمار معالجة مشكلة مديونيات الوسطاء الماليين . وهذا وقف على اتجاهات سياسات الحكومة وعلى مقدرات لجنة العشرين .

أما ميزان تجارة النفط فقد لعب دورا فى رفع تكلفة الاستثمار والإنتاج عشية الأزمة بسبب الارتفاعات الكبيرة فى أسعاره العالمية وفى بورصات النفط وأن الانخفاض المباغت إبان الأزمة لا يتوقع له الاستمرار كما أشرنا . وأما حجم وقيمة الصادرات فمحكومان بالاتجاهات الانكماشية التى أشرنا إليها للتو .ومن ثم فإننا لا نتوقع تحسنا كبيرا أو حتى تحسنا يذكر لميزان المعاملات الجارية لهذه الاقتصادات وهو ما من شأنه أن يثقل كاهل التنمية فى هذه الدول . بأعباء ثقال مما يعوق حركة التنمية واحتمالات الحفاظ على معدلات النمو المتواضعة بها ناهيك عن زيادتها .

4-2 : انعكاسات الأزمة على وضع الفقر والفقراء فى العالم :

لما كانت الأزمة العالمية فى موجتها الأولى ، مالية- اقتصادية ، فإن ما يعنينا فى قراءة آثارها على أوضاع الفقر والفقراء هو فقر الإمكانيات وهو ما يساعد فى دراسات تالية منفصلة بحث الظاهرة بالنسبة لفقر القدرات .

ولما كانت التوقعات تنبئ بتحسن الأوضاع النسبية للدول الناشئة والنامية فى الاقتصاد العالمى كما ألمحنا ، فإن هذا لا يبعد بنا كثيرا عن أن الأوضاع الاجتماعية فى هذه البلدان مثقلة بميراث الفقر ، والذى زادت حدته بالإرتفاعات الهائلة فى أسعار الطاقة التى رفعت من تكلفة التنمية والإنتاج فيها من ناحية ن وزادت من أعباء نقل الطيبات التى تنتجها أو حتى التى تستوردها من الخارج ، فضلا عن الأثر المباشر على مستويات الدخل الحقيقى والمعيشة وبصفة خاصة نفقات فاتورة الغذاء للأسر والأفراد . فضلا عن ذلك فإن هذا التحسن النسبى المشار إليه مرده انخفاض الأهمية النسبية للاقتصادات المتقدمة وبصفة خاصة الصناعية منها . وفى ضوء تنبؤات البنك الدولى بأوضاع الفقراء وفقا لمعيار القوة الشرائية لمكافئ الدولار وربيع ومكافئ الدولارين فى اليوم للفرد الواحد (أنظر جدول 11 المرفق) .

ووفقا لهذه التقديرات – والتى تأثرت بتوقعات الأسعار وبصفة خاصة توقعات أسعار المواد الأولية والغذاء وأسعار الصرف التى احتسبت وفقا لها قيم مكافئ القوة الشرائية لكل مجموعة من الدول النامية نرصد النتائج التالية :

1- وجود احتمالات لتراجع نسب الفقراء من السكان الواقعيين تحت خط الفقر وفقا لكلى المعيارين 01.25 ، 2.0

دولار مكافئ p.p.p) .

2- استمرار ظاهرة الفقر فى الدول ذات الحجم السكانى الكبير كالصين والهند وجنوب آسيا بصفة عامة . إلا أن ثمة صعوبة فى إيعاز ارتفاع نسب الفقراء تحت خطى الفقر للحجم السكانى فى الدول الأفريقية جنوبى الصحراء ودول شرق آسيا والباسيفيك .

3- احتمال تناقض هذه التنبؤات مع التنبؤات المتعلقة بمعدلات الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحسينات فى القيم الرقمية قد لا تعكس التحسينات الحقيقية ، حيث يتوقع أن تتأثر حالة الفقر (بمفهوم القدرات) بأنماط التغيير فى الموازنات المالية العامة لهذه الدول نتيجة المحاكاة الذى اتبعته فى تعويض قطاع الأعمال المالى فيها .والذى حاكت فيه الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ولا زالت مستمرة فيه للأخذ بناصيته .

جدول رقم (11)

نسبة المواطنين القوة الشرائية لدولار وربع ودولارين للفرد الواحد فى الدول النامية فى الأعوام 1990 ، 2005 ، 2015

2015

2015		2005		1990		الأقاليم والدول
مكافئ 2 دولار	مكافئ 1.25 دولار	مكافئ 2 دولار	مكافئ 1.25 دولار	مكافئ 2 دولار	مكافئ 1.25 دولار	نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر 1.25 مكافئ الدولار الأمريكى للفرد فى اليوم الواحد
21.6	6.8	38.7	16.8	79.8	54.7	شرق آسيا والباسيفيك
18.9	6.1	36.3	15.9	84.6	60.2	الصين
6.0	2.2	8.9	3.7	6.9	2.0	أوروبا وآسيا الوسطى
11.8	5.0	16.6	8.2	19.7	11.3	امريكا اللاتينية والكاريبى
11.8	2.5	16.6	3.6	19.7	4.3	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
56.6	23.8	73.9	40.3	82.7	51.7	جنوب آسيا
57.9	25.4	75.6	41.6	82.6	51.3	الهند
60.8	37.1	73.0	50.9	76.2	57.6	أفريقيا جنوب الصحراء
34.6	15.5	47.0	25.2	63.2	41.7	المجموع

المصدر: Global Economic Prospects 2009 P.47 نقلا عن البنك الدولى .

2-5 الانعكاسات على الجوانب المؤسسية :

قل أن تعرضت اهتمامات المتابعين للأزمة العالمية على الأبعاد المؤسسية والسياسية وما إليها بسبب الانشغال بالأبعاد المالية والاقتصادية عامة لاستفحال أمرهما .

ونعنى بالأبعاد المؤسسية تلك الجوانب الحاكمة للقرارات المختلفة على مستوى الاقتصادات الوطنية وعلى مستوى الاقتصاد العالمى .

ومؤخرا ظهرت اتجاهات لتحليل الدورات الاقتصادية والأزمات الدورية التي تدرسها على أساس العوامل السياسية

ومن المقدمات التي سبقت الأزمة ومن شأنها إحداث مثل هذه التغييرات:

1- النمو السريع والعميق لموقع الاقتصادات الناشئة في الاقتصاد العالمي وتبوءها مواقعاً متقدمة في هذا الاقتصاد وبمؤشرات الإنتاج والتجارة الخارجية والتشغيل وتركيب الفوائض ... الخ ، بل أكثر من ذلك من هيمنتها على عدد كبير ومتقدم من الشركات متعددة القوميات6.

2- تكوين نسبة كبيرة من الفوائض على الصعيد العالمي للدول المصدرة للنفط وغيرها من المواد الخام الأولية وتوظيف قدر كبير منها في استثمارات المحفظة بالأسواق المالية العالمية أو بسندات الخزنة الأمريكية أو ما في عداها .

ولما كان تضخم أسعار النفط سابقا على الأزمة العالمية فإن كثيرا من الأحكام الانطباعية الأولية ربط بين رفع أسعار المواد الأولية لمواجهة الأزمة وتدابيرها حيث أن مؤشراتها تمتد للعام 2007 وحتى ما قبلها . وهذه الأحكام تحتاج لأثبات صحة فرضياتها أو نفيها في دراسات علمية رصينة منفصلة7.

وأكدت ذلك الجهود السياسية المبذولة في إشراك الدول النفطية والاتحاد الروسي والصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة ومن الاقتصادات الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا في صياغة برامج عمل لمواجهة الأزمة وتوجيه السياسات العالمية .

ومن أبرز الموضوعات المطروحة على نطاق التطوير المؤسسي :

أ- إعادة صياغة المؤسسات الدولية النقدية والإدارة الدولية للأسواق المالية .

ب- مراجعة قواعد التفاعلات النقدية والمالية ذاتها وتنظيمها عالميا .

ت- إجراء الإصلاحات للأجهزة المصرفية والنقدية في البلدان المختلفة .

أولا : صياغة المنظمات النقدية وأساليب الإدارة المالية على صعيد عالمي :

وأحب أن انوه إلى دعوة الإدارة الأمريكية والبريطانية منذ التسعينيات لإعادة صياغة تنظيم وقواعد عمل صندوق النقد الدولي في اتجاه تحويله إلى بنك مركزي عالمي لتنظيم وتنسيق عمل البنوك المركزية في دول العالم (بما فيها الدول المتقدمة) لضمان تحقيق الاستقرار في الأسواق النقدية وعمليات تحديد أسعار صرف العملات (حيث أخذت الأزمات المالية) شكل أزمات في أسعار الصرف .

وقد تبلورت بعض الأفكار المكتملة والبديلة لهذه الطروحات السابقة في مؤتمر دافوس 82009 ، منها :

أ - عدم الاعتماد على الدولار الأمريكي كعملة احتياطية للعالم وتشديد الرقابة على المؤسسات المالية والتزام الشفافية فيها. ومن أبرز المقترحات للتطوير هي أعداد ميثاق اقتصادي عالمي وتنظيم مجلس اقتصادي عالمي .

ب- إنشاء مجموعة دول العشرين وإكسابها دورا مباشرا فى مواجهة الأزمة المالية العالمية . وأثر انعقاد أعمال هذه المجموعة فى مؤتمر واشنطن فى 2008 وتبنيها لخطة لتعزيز التعاون فيما بينها على أساس تبنى خطة تحركات ملموسة لاستعادة الثقة بالأسواق قبل مارس 2009 .

ج- إعادة الإصلاح المؤسسى للمنظمات المالية والنقدية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) من خلال مجموعة كبيرة من التعديلات أهمها9

- إعطاء وزن أكبر للدول النامية فى التمثيل فى هذه المؤسسات .
- إرساء نظام مالى جديد لتفادى الأزمات المالية النقدية .

ثانيا: الدعوة لدور متزايد للدولة فى توجيه ورقابة الأسواق بشكل عام . استنادا إلى التدخلات المباشرة لسلطة الدواة فى أسواق المال الرأسمالية الصناعية المتقدمة لحظة انفجار فقاعة الأزمة10 .

ثالثا : إدخال إصلاحات إجرائية على النواحى الفنية للتعاملات المالية :

يلاحظ أنه على الرغم من قواعد بازل 1 ، وبازل 2 ، فقد جرت الاختلالات المرصودة فى الأزمة المالية العالمية . وهو ما تناولته يد التغيير فى أعقاب الأزمة وفى مواقف الدول من إصلاح النظام النقدى الدولى . وفى مؤتمر واشنطن لمجموعة العشرين وما تلاها من جهود . وتتخلص أهم اتجاهات إصلاح القواعد المالية والنقدية إضافة لإصلاح مؤسساتها فى التالى11 :

- تأمين الانسجام بين معايير المحاسبة .
- تعزيز أسواق المنتجات المشتقة وخفض مخاطرها .
- مراجعة الممارسات الخاصة بالمكافآت ز
- مراجعة تفويض وإدارة المؤسسات المالية الدولية للموارد .
- تكثيف الحوار بين ممثلى صندوق النقد الدولى وممثلى الدول الأعضاء .

- 1 أراجع حول المفاهيم المختلفة للأزمة إلى كل من
- دراسة دانييل آرنولد "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم" ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت.
- د.عماد الدين صالح "إدارة الأزمات فى بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة .أبو ظبي 2002 ص ص20-29 .
- 2 أراجع حول ذلك تفصيلا إلى تقرير البنك الدولي المعنون "تشكيل ملامح المستقبل : منظور طويل الأمد لحركة الأيدي العاملة وانتقال الوظائف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" 2009 .
- 3 أراجع لإحصاءات صندوق النقد الدولي IFS للعام 2009 ص ص 45-57 .
- 4 أنظر IFS 2009 . ووفقا لأسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة . وبالمقارنة بأسعار الفائدة فى الدول النامية عن نفس السنوات نجد ارتفاع هذه الأسعار للدول النامية مما لم يشجع على التوسع فى الاستثمارات الإنتاجية المباشرة والتحول لاستثمارات الحافظة . ومع زيادة ارتباط أسواق المال بهذه الدول بنظيرتها فى الدول الصناعية ، فكان من السهل انتقال الأزمة لهذه الدول النامية .
- 5 Politically Based Business Cycle 8/9/2009 Wikipedia
Business Cycle p 6 of 9
- 6 Antoine Van Agtmal : The Emerging Markets Century , 6
Free Press ,2007 .
- 7 تدلى تقديرات المنظمات الدولية مثل World Economic Outlook , Prospects of World Economy . وتقارير مؤتمر التجارة والتنمية العالمية UNCTAD وما إليها من هذه المسائل الاهتمام بالتحليل التفصيلي منذ 2007 .
- 8 الأزمة تحت المجهر وبريطانيا تدعو لإصلاح المؤسسات - دافوس 2009 إعداد عمرو محيى الدين - موقع الأزمة المالية العالمية على الأنترنت .
- 9 أنظر تفصيلا فى ذلك الفصل السابع من مؤلف د.نبيل حشاد "الأزمة المالية العالمية 2008 ، الانعكاسات على الاقتصاد العالمى والاقتصاد العربى" من إصدارات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، 2008 .
- 10 من أبرز الكتابات فى هذا الصدد : - نبيل حشاد المرجع سالف الذكر .
- ابراهيم العيسوى : الأزمة الاقتصادية العالمية والاقتصاد المصرى ، أكتوبر 2008.
- محمد النورى : الأزمة المالية أسقطت نظرية ألوهية السوق - إسلام أون لاين .
- حازم الببلاوى : الأزمة المالية العالمية الحالية : محاولة فهم - موقع الأزمة المالية العالمية - الأنترنت 2009 .

11 أنظر تفصيلا نبيل حشاد المرجع سالف الذكر ص ص 340-347 وحازم الببلاوى "الأزمة المالية العالمية
"محاولة للفهم" – سابق الذكر .

وتقرير "أثر المالية العالمية على الجهاز المصرفى المصرى" مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس
الوزراء المصرى .

* * * * *